The Effect of the Economic Factors in Educatine Planning

Abstract

The persons who are in charge on the economic planning feel increasingly day after the other that the economic planning dose not reach its object (goal) It is accompanied by planning for education and teaching and meets the needs of economists and the educationalists who will be obliged to know the shared fields between them . Therefore the social and the economical changes should be modified by general educational changes .

The research deals with : the relation between the economical and educational planning and the costs in educational Sector , the types of these costs : the current and the capital ones , the direct and the indirect costs , the way of counting the cost unit in educational sector and the cause of cost increasing in this sector . The research also deals with the fund in educational sector ant its sources (the internal and the external ones) and any other sources . The research ends with many conclusions and recommendations that are of importance in this field.

أثر العوامل الاقتصادية في التخطيط التربوي

أ.م.د. ياسين عبدالصمد الكريدي التميمي

كلية شط العرب الجامعة

الملخلص :

لقد شعر القائمون بالتخطيط الأقتصادي ، شعوراً متزايداً ، يوماً بعد يوم .. بأن التخطيط الأقتصادي لا يبلغ أهدافه ، ولا يكون صحيحاً إلا إذا رافقه وداخله تخطيط للتربية والتعليم يُلبي حاجات الاقتصاد . فالتربية هي أستثمار ، وتوظيف مثمر لرؤوس الأموال .. وإذا كان التواصل قائماً بين الاقتصاد والتربية .. فأن هذا التواصل يفرض على الاقتصاديين ، والمربين ، ان يتعرفوا على الميادين المشتركة بينهم .. إذ لابد أن يسعف الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية .. انقلاب تربوي شامل .

وعليه فقد تناول هذا البحث : العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط التربوي .. والتكاليف في قطاع التربية ، وأنواع هذه التكاليف من تكاليف جارية ، ورأسمالية .. وتكاليف مباشرة وغير مباشرة ، وكيفية حساب وحدة التكاليف في قطاع التربية ، وأسباب زيادة التكاليف في هذا القطاع .. كما تناول البحث التمويل في قطاع التربية ومصادر هذا التمويل .. الذاتية ، والخارجية ، والأخرى ، وأختُتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات ، التي رأى الباحث أنها ضرورية ومهمة في هذا المجال.

أثر العوامل الاقتصادية في التخطيط التربوي

المقدمة :

برغم وجود عدد كبير من المبررات التي دعت إلى قيام التخطيط التربوي و إلى العناية به .. إلا أن قيام التخطيط الاقتصادي ، وشعور هذا التخطيط بالحاجة الأساسية إلى التخطيط التربوي ، يقع في طليعة هذه المبررات .

فقد شعر القائمون بالتخطيط الاقتصادي ، شعوراً متزايداً يوماً بعد يوم بأن التخطيط الاقتصادي لا يبلغ أهدافه ، ولا يكون صحيحاً ، إلا إذا رافقه ، وداخله ، تخطيط للتربية ، يلبي حاجات الاقتصاد ، وكلنا يعلم أن التخطيط الاقتصادي قام في كثير من البلدان منذ أمد..وأن الربع الأول من القرن العشرين شهد قيام الخطط الاقتصادية في بعض البلدان ، ولاسيما البلدان الاشتراكية (بدأت أول خطة جزئية في الاتحاد السوفيتي عام 1920 ، وكانت تقتصر على كهربة الاتحاد السوفيتي ثم بدأت الخطة الشاملة ، وكان أولها الخطة الخمسية الأولى 1928 – 1933)

غير أن ذيوع التخطيط الاقتصادي ما لبث أن كشف أمام المعنيين به حقيقة أساسية ، وهي أن التخطيط الاقتصادي تخطيط منقوص ، إذا لم يدخل في اعتباره أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية ، نعني عنصر اليد العاملة المدربة ، عنصر الكفاءة والأعداد ، عنصر التربية .

وهكذا نستطيع أن نقول : أن على رأس الدوافع العملية التي دعت المجتمعات الحديثة الى الأهتمام بالتخطيط التربوي ،هذه الحقيقة التي استبانت للاقتصاديين و لدارسي الإنتاج الاقتصادي ، والمعنيين بتجويده وزيادته .. وهي أن لا سبيل إلى

الأرتفاع بالأقتصاد ، والإنتاج الأقتصادي ، ما لم نرتفع بشأن العنصر البشري الذي يسير عملية هذا الأقتصاد ، وما لم نُعد هذا العنصر البشري أعداداً يستجيب لحاجات المجتمع الحديث المتزايدة من الفنيين والعلماء والباحثين والمبدعين الذين يلعبون الدور الأكبر في تطوير الأقتصاد وقدراته الإنتاجية .

فالتربية هي أستثمار ، وتوظيف مثمر لرؤوس الأموال .. فقد أشار خبراء الأقتصاد ألى أن أنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة 30% بعد عام واحد من الدراسة الأبتدائية .. وحوالي 320% بعد دراسة مدتها (13) عاماً ، 600% بعد الدراسة الجامعية[1] وفي محاولة أخرى لتقدير مردود الاستثمار في التعليم الابتدائي في الإتحاد السوفيتي ، أظهرت النتائج أن أدخال برنامج (4) سنوات من التعليم الشامل قد عاد على الأقتصاد القومي بفوائد بلغت (44) مرة بقدر تكلفتها .

فيما أظهرت الدراسة التي قام بها مجموعة من أساتذة الاجتماع في لينينغراد حول أثر المراحل الدراسية على تطور إنتاجية العمل .. أن نسبة المساهمة في العمل الأجتماعي ، وإنتاجية العمل ، تزداد باطراد كلما زادت السنوات الدراسية التي يُنهيها العامل[2] .

وهكذا فلا بد من أن يُسعف الانقلابات الاجتماعية،والاقتصادية انقلاب تربوي شامل ، كما يقول المربي الأمريكي ديوي .

وإذا كان التواصل قائماً بين الاقتصاد والتربية ، فأن هذا التواصل يفرض على الاقتصاديين ، والمربين ، أن يتعرفوا على الميادين المشتركة بينهم ، فيُلزم الاقتصاديين أن يحيطوا بمصطلحات التربية ، وأساليبها ، وفنونها .. كما يُلزم المربين أن يحيطوا بمصطلحات الاقتصاديين ، وأدوات بحثهم .. في محاولة جادة للبحث عن الطريقة المثلى لزيادة فاعلية الوسائل المالية ، التي تتبعها المؤسسات التربوية .. والحدّ من ظاهرة الإهدار التي تحدث في هذه المؤسسات .

---

[1] وقائع ندوة الدراسات الإنمائية ، تربية جديدة في سبيل لبنان جديد ، بيروت ، 1970 ، ص 17.

[2] مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الأقتصادية ، بغداد ، 1980، ص25.

ولهذه الغاية نحاول في بحثنا هذا أن نقف وقفة قصيرة عند أهم العوامل الاقتصادية التي ينبغي على المخطط التربوي أن يلم بها .. لما لها من شأن كبير في توجيه الخطة التربوية .. وتحديد أهدافها .

وسنقتصر هنا على عاملين أساسيين هما :

1) الكلفة في قطاع التربية .
2) التمويل في قطاع التربية .

العلاقة بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط التربوي :

يعني التخطيط بصورة عامة .. تلك العمليات التي تسعى لجعل مسالك العمل المقبلة شيئاً ممكناً ، باعتبار أنه الأسلوب الأمثل لتوجيه الأعمال ، من خلال تفكير واع وجوهري لما سيكون عليه المستقبل ، وذلك عن طريق المقارنة بين الماضي والحاضر[1].

أما بالنسبة للتخطيط الاقتصادي .. فكان أول من أبرز فكرته هو العالم النرويجي ((كريستان شو نهيدر)) في بحث نشره عام 1910 ، ثم تطورت الفكرة من الناحية العلمية أثناء الحرب العالمية الأولى في ألمانيا .. واتخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارة دفة الحرب .. وأتبعت الدول المتحاربة معها نفس الأسلوب التخطيطي في إدارة هذه الحرب ، وعلى الأخص بريطانيا .. وذلك لأغراض المواءمة بين الاقتصاد القومي ، وبين مقتضيات المجهود الحربي ، وبانتهاء هذه الحرب عادت الأوضاع الى ما كانت عليه في أوقات السلم . وبعبارة أخرى كان التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية وسيلة مؤقتة لتنظيم عملية تحويل الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب .

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد بدأ أول خطة جزئية عام 1920 ، ثم بدأت الخطط الشاملة ، وكان أولها الخطة الخمسية الأولى 1928 – 1933 التي كان من أهدافها العامة التحول السريع لروسيا من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة ، والارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين ، غير أن هذه التجربة الرائدة قوبلت بالنقد

[1] حسن النجفي ، القاموس الأقتصادي ،بغداد ، 1977 ، ص 244.

والسخرية من جانب الدول الرأسمالية رغم أن هذه الدول قد تعرضت في ذات الوقت إلى أعنف كساد مرت به .. إلى حد أنه أُطلق عليه أسم ((الكساد العظيم)) ، وقد أوضح هذا الكساد ما في داخل النظام الرأسمالي من متناقضات ..ومن ثم بدأت تراود أذهان الكثيرين فكرة التخطيط الاقتصادي كعلاج حاسم لهذه التناقضات .

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ثانية ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السليم للموارد الاقتصادية ، لإمكان تعبئتها في يسر ودقة للسير بالمجهود الحربي سيراً حثيثاً ..وأخذت الدول المتحاربة فعلاً ، رغم اختلاف أيديولوجياتها ، بمنهج التخطيط في إدارة دفة الحرب ، أما في أعقاب الحرب ، فقد وضحت أيضاً أهمية التخطيط الاقتصادي ، بالنسبة للدول التي خربتها الحرب في أوربا ، كأسلوب يستهدف تعميرها من جديد ، وإنعاش اقتصادياتها ، إلى حد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اشترطت في منهج معوناتها الاقتصادية وفقاً لمشروع الإنعاش الأوربي ((مشروع مارشال)) أن تُجري الدول الأوربية المتلقية لهذه المعونات تخطيطاً شاملاً للإنعاش يُغطي جميع قطاعات اقتصادها القومي[1].

ومنذ مطلع القرن العشرين ،نما شعور متزايد لدى المخططين الاقتصاديين ..مفاده أن التخطيط الاقتصادي وحده عاجز عن تحقيق أغراضه ، وبلوغ أهدافه ، إذا لم يأخذ بنظر الاعتبار العنصر البشري ، وما يحتاجه من تربية وإعداد .. ولهذا فقد نشأت كثير من الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع ، أكدت جمعيها أهمية التربية ، والتخطيط التربوي للتخطيط الاقتصادي ، وللتنمية بصورة عامة .. ومن هذا المخاض ولد التخطيط التربوي .. أي أن التخطيط التربوي كان يَثوي في أحشاء التخطيط الاقتصادي ، وولد في أحضانه .

وقد أدت الجهود المشتركة التي قام بها المربون من ناحية .. والاقتصاديون من ناحية أخرى ، للتأكيد على الطابع الاستثماري للتربية ، والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية.. إلى تعزيز الروابط بين التخطيط الاقتصادي ، والتخطيط التربوي

[1] حسين عمر ، التخطيط الأقتصادي ، بغداد ، ص 78.

.. بحيث أن الخطة التربوية أصبحت تّكوّن عنصراً هاماً من عناصر خطة التنمية الاقتصادية .

أن الروابط بين التخطيط التربوي ، والتخطيط الاقتصادي ، تتطلب دراسات شاملة ومتكاملة لكافة الموارد البشرية والاقتصادية .. ومعنى ذلك أن دراسة حجم السكان ، ومعدل نموه ، ونوعيته ، وتحركاته ، وتوزيعه المهني ، وبالإضافة الى دراسة مصادر التمويل ومعدلات التكاليف .. وربط كل ذلك بالنتائج التي تتوصل اليها دراسة الأوضاع الأقتصادية القائمة ، وتنبؤات المستقبل .. تكون أسس تحديد العلاقة بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي[1]

التكاليف في قطاع التربية :

مفهوم الكلفة :

يُعرّف الاقتصاديون الكلفة ((بأنها مجموع ما تدفعه المنشأة من قيمة المواد .. والعمل .. والمصاريف غير المباشرة ..لإنتاج سلعة معينة)) .

أو بمعنى أخر ((أنها ثمن ما تحمله المنشأة من المواد .. والعمل .. والنفقات الأخرى. في أنتاج السلع والخدمات))[2]

كما تُعرف أيضاً ((بأنها مقياس لمقدار الأنفاق النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محدودة))[3].

أن مفهوم الكلفة واسع المضمون ، كثير الدلالات ، لذا فأن معنى الكلفة بالنسبة ... للمخطط الأقتصادي يختلف عن معناه بالنسبة للمحاسب ، كما أن هذا المعنى له دلالات خاصة بالنسبة للمواطن العادي. وتأسيساً على ذلك أصبح من الأهمية بمكان تحديد الهدف الأساسي الذي تُستخدم من أجله الكلفة ، أو بتعبير آخر تحديد المفهوم الدقيق للكلفة .

---

(1)مصدق جميل الحبيب ، مصدر السابق ، ص 23 .

(2)حسن النجفي ، القاموس الأقتصادي ، بغداد ، 1977 ، ص 82.

([3]) منذر عبد السلام ، دراسات في أقتصاديات التربية ، بغداد ، 1970 ، ص 70 ومصدق جميل الحبيب التعليم والتنمية الاقتصادية ، بغداد ، 1980 ، ص 141 .

علـى أن المعنـى الـدقيق والمفهـوم السـليم الواضـح للكلفـة يمكـن تحديـده مـن خـلال أغـراض أسـتخدام هـذه الكلفـة بـين كـل مـن التخطـيط والمحاسـبة .. أي مـن خـلال أستعراض مفهومين رئيسيين للكلفة هما ... المفهوم التخطيطي والمفهوم المحاسبي ، ففي الوقت الذي يرتبط فيه المفهوم التخطيطي للتكاليف باتخاذ القرارات حول الأنفاق المستقبلي .. نرى أن المفهوم المحاسبي لها يتعلق بالإنفاق المتحقق خلال فترة ماضية .

أنواع التكاليف في قطاع التربية :

تُقسم التكـاليف سـواء أكانـت بـالمفهوم التخطيطـي أو المحاسـبي الـى أنـواع متعـددة ..أهمها:

1) **التكاليف الجارية :**

وتسـمى أيضـاً التكـاليف المتغيـرة .. علـى أسـاس قابليـة هـذه التكـاليف للتغيـر.. وتشمل :-

(أ) تكاليف الإدارة .

(ب) رواتب المدرسين .

(ج)نفقات الخدمات .. كالماء والكهرباء .. والتلفون .. الخ .

(د) المواد المختبرية .

(هـ)اللوازم المكتبية .

(و) جميع المواد التي تستهلك خلال سنة .

2. التكاليف الرأسمالية :

وتسمى أيضاً التكاليف الثابتة .. وتشمل :

(أ) أثمان الأراضي .

(ب) تكاليف المباني .

(ج) تكاليف المعدات والأجهزة (المعمرة) .

(د) نفقات الصيانة .. والتصليحات الكبرى ..والتعديلات في الأبنية .

(هـ) نسب الاندثار .

وهي عموماً تتمثل في التكاليف التي تستخدم لفترة تزيد عن سنة .

وبالإضافة لما تقدم فأن الكلفة تقسم إلى :

1. التكاليف المباشرة :

وهي التكاليف التي تخص مؤسسة تربوية محددة ..أو جهة معينة كالأنفاق الذي تقوم به أحدى الكليات .. أو المعاهد .. أو المؤسسات التربوية ، من أجل تحقيق أهدافها المرسومة .

2. التكاليف غير المباشرة :

ويتمثل هذا النوع من التكاليف بالإنفاق الذي يشمل أكثر من مؤسسة تربوية واحدة .. أي أنه يشمل عدداً من المؤسسات والمرافق التربوية .. كأنفاق الإدارة المركزية لمؤسسة المعاهد الفنية على عدد من المعاهد التابعة لها[1]

وهناك تقسيم آخر جاء في دراسة قدمتها السيدة ((فوجرانت)) الى أعمال الحلقة الإقليمية للدول العربية التي عُقدت في تونس وذلك للفترة (1964/5/18 – 1964/5/30) ، تحت أشراف منظمة اليونسكو حيث جاء فيها .. أن التكاليف في قطاع التربية والتعليم تقسم الى ما يلي :-

1) التكاليف الرأسمالية :

وتشمل:

أ. تكاليف البناء (المدارس ، الأقسام الداخلية ، مساكن رجال التعليم)

ب. تكاليف التصليحات الكبرى ، والتعديلات في الأبنية (المدارس المطاعم ، الأقسام الداخلية ، مساكن رجال التعليم) .

ج. أثمان الأراضي .

د. إثمان الكتب .

هـ. تكاليف وسائل الإيضاح ، ومُعينات التدريس .

[1] مصدق جميل الحبيب ، مصدر السابق ، ص 137.

2. **التكاليف الجارية :**

وتشمل

أ) تكاليف الإدارة : وهي :-

- رواتب وتعويضات الموظفين الإداريين .
- رواتب وتعويضات هيئة التفتيش ، ومصروفاتها ، وتنقلاتها .
- نفقات إدارية أخرى مختلفة .

ب)تكاليف التعليم .. وهي :-

- رواتب وتعويضات المعلمين ، وتنقلاتهم .
- رواتب وتعويضات الموظفين المتفرغين وغير المتفرغين .
- تكاليف الكتب المدرسية .
- تكاليف اللوازم المدرسية (دفاتر ، وأقلام ، وغيرها ..)
- تكاليف الرحلات المدرسية .
- تكاليف الساحات والملاعب .. وغيرها .

ج) تكاليف الصيانة وأدارتها ...وهي :-

- تكاليف المستخدمين .
- تكاليف الاستهلاك (كهرباء ،ماء ، هاتف ، مستهلكات أخرى).
- تكاليف الصيانة (المدارس ،الساحات المزروعة ، أعمال الصيانة أخرى)

د) إيجار المباني .

هـ) مستحقات ثابتة (ضرائب) .

و) تكاليف الخدمات الملحقة .. وهي.

- تكاليف خدمات الصحة ، والوقاية الصحية .
- رواتب موظفي الصحة المدرسية .
- تكاليف تغذية الطلاب .
- تكاليف الأقسام الداخلية .

- نفقات النقل .
- المنح المدرسية .
- نفقات أخرى (المساعدات المقدمة للعوائل)

3. **تكاليف الديون :**

وتشمل :

أ) دفع الفوائد .

ب)تسديد القروض .

4. **تكاليف عمليات التوزيع :**

وتشمل :

الإعانات المقدمة للإدارات الأخرى[1] .

عناصر التكاليف في قطاع التربية :

لقد سبق وأن بينا أن الكلفة هي مجموع ما تدفعه المنشأة من قيمة المواد والعمل .. والمصاريف غير المباشرة ، لإنتاج سلعة معينة ، أو بمعنى آخر آنها ثمن ما تتحمله المنشأة من المواد .. والعمل .. والنفقات الأخرى في إنتاج السلع والخدمات.

ونحن حين نعتبر القطاع التربوي قطاعاً إنتاجياً ، توظف في رؤوس الأموال من أجل أنتاج معين ، فهو عندئذ لا يبتعد عن القاعدة العامة التي تحدد من خلالها كلف الوحدات الإنتاجية الأخرى ، خاصة إذا علمنا أن في هذا القطاع كُلف متنوعة .. اقتصادية .. ومالية .

وتُعبّر التكاليف الاقتصادية في قطاع التربية والتعليم عن علاقة الإنفاق التربوي بالاقتصاد الوطني .

بينما تعبر التكاليف المالية عن الأموال التي تُمنح للمؤسسة التربوية ، وتوضع تحت تصرفها ، من اجل تمكينها من تسيير شؤونها وتحقيق أهدافها .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تمييز خمسة عناصر أساسية للتكاليف التربوية هي :-

[1] مصدق جميل الحبيب ، مصدر السابق ، ص 139 ، 140 .

1) تكاليف الأراضي والمباني :-

لقد علمنا أن التكاليف التربوية تتوزع بين .. تكاليف اقتصادية ،وتكاليف مالية .. وعلى هذا الأساس يختلف حساب التكاليف المالية والاقتصادية هنا باختلاف هوية مالك المبنى :

فإذا كانت المؤسسة التربوية هي مالكة للمبنى ، فان التكاليف المالية سوف تتكون من . ثمن شراء الأرض التي يقوم عليها المبنى منسوباً الى سنة الشراء ... والتكاليف الأصلية لإنشاء المبنى منسوباً الى سنة التشييد .. وتكاليف الصيانة السنوية .. والتأمين السنوي .. والاندثار السنوي .

أما إذا كانت المباني التي تستخدمها المؤسسة التربوية .. مؤجرة .. فأن الأجر السنوي الذي تدفعه هذه المؤسسة ، هو الذي يمثل التكاليف المالية السنوية عن المباني .

أما التكاليف المؤسسة التربوية ..الأقتصادية ..فتتكون من .. الفائدة السنوية لرأس المال المستثمر في الأرض ، ودفوعات الفوائد على رأس المال المستثمر في المباني .. والأندثار السنوي .

2) تكاليف المعدات والأجهزة :

وتُتمثل التكاليف المالية منها : أثمان هذه المعدات والأجهزة منسوبة الى سنة الشراء .. مضافاً إليها .. تكاليف الصيانة السنوية لها .

أما التكاليف الاقتصادية فهي تتمثل .. بالأقساط السنوية لإثمان هذه المعدات والأجهزة .. مضافاً إليها ..التكاليف السنوية لصيانتها .

3. تكاليف النفقات العامة :

وتشمل هذه التكاليف .. النفقات الإدارية .. وتكاليف المكتبة المدرسية .. و التسهيلات الدراسية والطلابية .

علماً ان هذه التكاليف لا تختلف في طريقة تحديدها عما هو متبع في العناصر الأخرى التي سبق ذكرها .

4. تكاليف الهيئة التعليمية والموظفين :

وتتكون من .. رواتب الهيئة التعليمية .... ورواتب الموظفين الآخرين في المؤسسات التربوية وملحقاتها .

وغالباً ما تتوازى فيها .. التكاليف المالية .. والتكاليف الاقتصادية ، إلا في حالات تمتع أعضاء الهيئة التعليمية او الموظفين بمزايا معينة .. كالسكن ، والنقل وما إليها .. فعندئذ تُتبع الطريقة ذاتها التي اتبعت في الأراضي والمباني ، والمعدات ، للتمييز بين التكاليف المالية .. والتكاليف الاقتصادية .

5. تكاليف المواد القابلة للاستهلاك :

أن المواد القابلة للأستهلاك كثيرة ومتنوعة في المؤسسات التربوية وتتمثل تكاليف هذه المواد .. بأثمانها منسوبة الى سنة شرائها .. الأمر الذي يُلغي فيها التمييز بين التكاليف المالية .. والتكاليف الاقتصادية[1] .

حساب وحدة التكاليف في قطاع التربية :

يُعرّف الاقتصاديون وحدة التكاليف بأنها :

((كمية معينة من المنتوج أو الخدمة أو الزمن .. التي يتم أختيارها لقياس كلفة البضاعة ،وتتكون عادة من .. وحدات إنتاج .. أو وحدات خدمة))[2].

ويعتمد تحديد وحدة التكاليف على .. طبيعة المنتوج .. ووحدة المبيعات ، وطرق الإنتاج .

---

(1) منذر عبد السلام ، مصدر سابق ، ص 77 ، 78 .

(2) اليونسكو ، التخطيط التربوي ، ترجمة منير عزام ، دمشق ، 1973 ، ص 85.

وبالرغم من أن الهدف الذي يكمن وراء استخراج وحدة الكلفة هو الذي يحدد أسلوب العمل .. وطريقة الحساب ، إلا أن طريقة وحدة الكلفة التربوية أصبحت من أكثر الطرق شيوعاً في حساب التكاليف التربوية .

أن وحدة الكلفة في القطاع التربوي .. تأخذ نفس المفهوم المندرج في النشاط الاقتصادي ، شريطة توفر الوسائل اللازمة لتحديد كمية الإنتاج في هذا القطاع .

وفيما يلي استعراض موجز لهذه الوسائل .. من خلال عدد من أشكال وحدة الكلفة في قطاع التربية[1].

1) **كلفة الطالب الواحد :**

وهي من أكثر الوسائل شيوعاً في حساب الكلفة في قطاع التربية .. وتتمثل هذه الوحدة في النسبة بين مجموع التكاليف .. وعدد الطلاب المسجلين في المؤسسة التربوية أي :

$$\frac{\text{مجموع التكاليف}}{\text{عدد الطلاب المسجلين في المؤسسة التربوية}}$$

ويمكن حسابها بصيغة أكثر تحديداً فنقول أنها تتمثل في النسبة بين :

أ) $\dfrac{\text{مجموع التكاليف الرأسمالية}}{\text{عدد الطلاب المسجلين في المؤسسة التربية}}$

ب) $\dfrac{\text{مجموع التكاليف الجارية}}{\text{عدد الطلاب المسجلين في المؤسسة التربوية}}$

كما يمكن حسابها عن طريق تحديد نوع التكاليف .. مع تحديد المرحلة الدراسية .. ونوع الدراسة .. كالآتي :

---

(1) **الخطيب أحمد (وأخرون) ، الكلفة التعليمية للطالب في المدارس الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية – عمان ، 1982 .**

أ) مجموع التكاليف الرأسمالية لمرحلة ونوع ما / عدد الطلاب المسجلين لنفس المرحلة .. ولنفس النوع

ب) مجموع التكاليف الجارية لمرحلة .. ونوع ما / عدد الطلاب المسجلين لنفس المرحلة .. ولنفس النوع

2. **كلفة الخريج :**

يُعرَّف الخريج بأنه ((ذلك الطالب الذي أنهى بنجاح مرحلة دراسية معينة))

وتمثل كلفة الخريج النسبة بين .. الكلفة الكلية .. وعدد الخريجين أي :

الكلفة الكلية / عدد الخريجين

غير أن هذه الطريقة أصبحت محدودة الاستعمال بسبب ما تتطلبه من إحصائيات يصعب الحصول عليها في اغلب الأحيان .

وقد أستُبدلت هذه الطريقة بطريقة أُخرى أيسر استخداما تستند إلى الأسس التالية:

1) معرفة معدل عدد الخريجين خلال فترة معينة .. ولمرحلة دراسية ما .
2) تقدير النسبة بين هذا المعدل ..وعدد الطلاب المسجلين في المرحلة الدراسية المعينة .
3) يمكننا بعد ذلك أن نحسب ..الكلفة التربوية الكلية .. وبالتالي معدل كلفة الخريج.

3. الكلفة طِبقاً لمستوى التعليمي الذي بلغه الطالب :

أن هذه الطريقة في حساب وحدة الكلفة تعتبر امتدادا للطريقة السابقة – كلفة الخريج – غير أنها طريقة خاصة بحساب الكلفة للطلبة المتسربين الذين يتركون مقاعد الدراسة قبل إنهاء المرحلة الدراسية ، أي قبل تخرجهم منها .

4. الكلفة تَبعاً لمعدل الحضور اليومي :

نظراً لأن عدد الطلاب الذين يحضرون الدروس اليومية فعلاً .. غالباً ما يختلف عن عدد الطلاب المسجلين في المؤسسة التربوية .. فقد أخذت بعض الدول ..

بمعدل الحضور اليومي Average daily Attendance (A . D . A) بدلاً من عدد الطلاب المسجلين .

ويُستخرج معدل الحضور اليومي (A. D. A) بقسمة .. مجموع تسجيلات الحضور اليومي .. على عدد أيام الدراسة الرسمية .

$$\frac{\text{مجموع تسجيلات الحضور اليومي}}{\text{عدد أيام الدراسة الرسمية}}$$

وذلك بموجب المعادلة التالية :

$$\text{A. D. A (معدل الحضور اليومي)} = \frac{\sum P}{\sum D}$$

حيث أن :

$\sum D$ = مجموع الحاضرين

$\sum P$ = عدد أيام الدراسة الرسمية .

ولمعرفة الكلفة تبعاً لهذا المعدل : تُقسم التكاليف الكلية على .... معدل عدد الطلبة الذين يحضرون يومياً (أي معدل الحضور اليومي)

$$\frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{معدل الحضور اليومي}}$$

غير أنه ، ومن خلال التجربة ، وجد الباحثون نسبة أكثر ملائمة من ، معدل الحضور اليومي .. تلك هي .. معدل العضوية اليومي .. A. D. M – Average daily Member ship حيث تقوم هذه النسبة على فكرة مفادها: أن التلاميذ يدخلون في الحساب ما داموا أعضاء فعلين ، أو عاملين في الصف .. سواء أكانوا حاضرين أم غائبين في أي يوم محدد . وعادة فأن هذا المعدل يحدد فترة زمنية تتراوح بين (10 – 15) يوماً يمكن أن يتغيبها التلاميذ ، وفي نفس الوقت يُعتبرون أعضاء عاملين في المدرسة ، يُرفع بعدها أسم التلميذ من القوائم .. وينبغي آنذاك أن يُعاد قيده إذا أريد تجديد عضويته للمدرسة وفيما يلي الصيغة الرياضية لهذا المعدل :

$$\text{A. D. M} = \frac{\sum P + \sum A}{\sum D}$$

(معدل العضوية اليومي)

حيث أن :

ΣP = مجموع الحاضرين .

ΣA = مجموع الغائبين .

ΣD = مجموع أيام الدراسة الرسمية (في الفترة المحددة) .

Official school days in period.

وهكذا فأن .. معدل الحضور اليومي .. ومعدل العضوية اليومي .. صيغتان شائعتان في حسابات الكلفة المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا .

5. الكلفة الرأسمالية طِبقاً للمكان الذي يشغله الطالب :

ويجري تحديد الكلفة هنا عن طريق تحديد العلاقة بين .. الأنشاءآت ، ومعداتها ، وعدد الأماكن التي تُجهز للطلبة .

6. الكلفة الرأسمالية طبقاً للصف الدراسي :

وتقوم هذه الطريقة على أساس تعيين حجم موحد للصف الدارسي ، في داخل البلد .. والبلدان المختلفة ، ليتسنى أجراء المقارنة بينها ، وبناءاً على ذلك فأن لهذه الطريقة عيوب ومعوقات عديدة ... أهمها :

(أ) يتباين حجم الصفوف الدراسية داخل البلد الواحد .. ويزداد هذا التباين بين البلدان المختلفة،الأمر الذي يجعل عملية المقارنة بينها صعبة ، وغير مجدية.

(ب) أن اتباع هذه الطريقة لا يتلاءم مع الاتجاه الحديث للتربية الذي يقوم على أساس تقسيم الطلبة من المرحلة الثانوية فما فوق الى مجموعات مختلفة الحجم، يتلاءم حجمها مع نوع الدراسة (محاضرات .. مناقشات .. مختبرات .. الخ). بدلاً من تقسيمهم إلى صفوف دراسية ذات حجم موحد،يصعب تحقيقها على صعيد الواقع .

7. معدل الكلفة الجارية للمعلم :

وتتكون من معدل مرتبات المعلمين في المؤسسة التربوية[1] .

أسباب زيادة التكاليف في قطاع التربية :

[1] مصدق جميل الحبيب ، مصدر السابق ، ص 148 .

أن هذه الزيادة ترجع الى جملة من الأسباب .. أهمها :-

1. التكاليف المرتفعة للأبنية المدرسية ، وما يتبعها من ملحقات ، كالقاعات ، والمراسم ، والأندية ، والساحات .... وغيرها .
2. التوسع الهائل في قبول الطلاب ، في جميع المراحل الدراسية ، استناداً الى سياسة تقوم على أساس توفير الفرص التعليمية لأكبر عدد ممكن من أبناء الشعب .. و تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .
3. أستخدام معطيات التكنولوجية الحديثة في ميدان التربية والتعليم ، أو ما يُسمى ((تكنولوجية التربية والتعليم)) من أجهزة ومعدات ووسائل سمعية وبصرية، وعقول إلكترونية ... وغيرها .. علماً أن مثل هذه التقنيات باهضة التكاليف .
4. التنوع الكبير في ميادين التربية والتعليم .. إذ لم تعد التربية مقتصرة على الميادين التقليدية المعروفة .. بل صارت تشمل العديد من فروع وميادين المعرفة .. التي أفرزتها مسيرة التقدم العلمي والحضاري التي يشهدها عالمنا اليوم .
5. النفقات الباهضة التي تنفقها كثير من الدول ، وخاصة النامية منها على طلبتها الذين يتلقون دراساتهم خارج بلادهم ، حسب برامج المنح .. الدراسية ، والمساعدات المالية للطلبة .

وسائل تخفيض الكلفة في قطاع التربية :

أن الحصول على تربية أكثر نجاحاً وفاعلية عن طريق أقل النفقات الممكنة هو من أهم أغراض دراسة كلفة التربية ، بل من أهم أغراض التخطيط التربوي بوجه عام .

أن الحصول على أكبر مردود ممكن (out put) (أي المخرجات) بأقل النفقات الممكنة (in put) (أي المدخلات) وزيادة الإنتاجية، هدف من أهداف أي عمل .. وبالتالي فهو هدف من اهم أهداف التربية ، والتخطيط التربوي .

أن مسألة تخفيض الكلفة في قطاع التربية .. مع الحفاظ على الوتائر المتصاعدة في الإنتاجية .. تواجه العديد من الصعوبات الأساسية والثانوية ، ولكن على الرغم من ذلك فأن هناك بعض الوسائل التي تساعدنا على تجاوز هذه الصعوبات ، وتحقيق هذه الغاية ، وبلوغ هذا الهدف . وأهم هذه الوسائل هي :

1. **تحسين المستوى الكيفي للتعليم :**

أي تحسين محتوى التعليم ، وذلك عن طريق أجراء إصلاحات جذرية في مناهج التعليم .. وطرائقه .. وفي الوسائل التعليمية .. والكتب المدرسية ، والإدارة التربوية .. وخطط الدراسة ، وغيرها .

أننا عندما تستثمر مقداراً من المال في عملية إنتاجية معينة ، ينبغي علينا أن نضع في الاعتبار أن أفضل وسائل استثمار هذا المال على أحسن الوجوه وأقومها هو أن نعني بما يجري في أطار هذه العملية أي أن نعنى بأدوات الإنتاج ،وتقنياته ، ووسائله الفنية ، التي تحقق لنا الأهداف المرسومة .

وكذلك الأمر في التربية .. إذ يجب علينا حين نوظف أموالاً معينة فيها ، أن ندرس بدقة ما يجري ضمن أطار العملية التربوية .. وخلال عملياتها المتنوعة ، وأن نطور مضمون التعليم ، والأساليب المتبعة فيه ، من خلال نظرة شمولية متفتحة ، وأسلوب علمي سليم يعتمد التخطيط التربوي أداة لبلوغ الأهداف .

2. **خفض كلفة الساعة الدراسية : -**

وهذه الكلفة تشمل نوعين من النفقات هي :

(أ) **النفقات الجارية :**

وتشمل نفقات التعليم ، ونفقات الإدارة ، ولاشك أن رواتب المعلمين تحتل مكانة أساسية فيها ، إذ تبلغ 80% تقريباً من تلك النفقات .. وطبيعي أننا لا نستطيع أن نخفض الكلفة عن طريق تخفيض رواتب المعلمين . غير أننا نستطيع تخفيضها عن طريق جعل عمل المعلمين مفيداً وفعّالاً إلى أقصى حد ممكن ، وذلك بوسائل عديدة منها .. اللجوء إلى بعض الأساليب الفنية التي تزيد من فعالية المعلمين .. ومنها توفير الأجهزة ، والأدوات المدرسية التي تزيد من إنتاجيتهم،ومنها أيضاً تحسين الكتاب المدرسي ..وأجراء الإصلاحات الجذرية في المناهج..كما يمكن اللجوء الى زيادة عدد طلاب الصف الواحد ، غير أن مثل هذه الزيادة لها حدود تربوية كما نعلم ، وهي تنقلب الى ضَعف في إنتاج المعلم إذا تجاوزت حداً معيناً .

وكذلك تشغل نفقات الإدارة جانباً من النفقات الجارية ، غير أنها قليلة نسبياً ، فهي تتراوح بين (3.5 % – 5 %) من مجموع نفقات التعليم الحكومية فقط ، ولكن دور الإدارة أساسي في زيادة إنتاجية التربية ولهذا فأن تحسين شروط العمل الإداري وسيلة مهمة من وسائل رفع إنتاجية التربية ،وتخفيض نفقاتها بالتالي ، وتجنب الهدر والضياع الذي يمكن أن يقع في العملية التربوية[1] .

ب. النفقات الرأسمالية :

وتشمل بالدرجة الأولى نفقات الأبنية المدرسية .. ومن الجدير بالذكر أن دراسات وأبحاث عديدة قامت من أجل تخفيض تكاليف الأبنية المدرسية ، مع تحسين شروطها التربوية ، وقد أشارت هذه الدراسات والبحوث الى أنه من الممكن تحقيق وفورات هامة في الأبنية المدرسية وذلك عن طريق :

1) حسن أختيار مكان بالنسبة للسكان .

2) توفر الشروط التربوية والهندسية الملائمة ، في مواد البناء ، وفي تنظيم الأبنية ، وأشكالها ، وأقسامها ، وصفاتها .

[1] ووقائع ندوة الدراسات الألمانية ، تربية جديدة في سبيل لبنان جديد ، بيروت 1970 ، ص 124 .

وقد بينت الدراسات والبحوث التي قامت بها منظمة اليونسكو في العديد من بلدان العالم (وفي المملكة المتحدة خاصة) أنه من الممكن تخفيض تكاليف الأبنية المدرسية إلى النصف ، في حالة توفر الدراسات التربوية والفنية اللازمة .

أما في الأقطار العربي فقد أشارت كثير من الدراسات ، وخاصة تلك التي قام بها –البنك الدولي للإنشاء والتعمير – إلى الارتفاع الكبير في تكاليف الأبنية المدرسية .

3. الحد من ظاهرة الإهدار التربوي :

ويتجلى هذا الإهدار خاصة في حالات .. الرسوب .. والتسرب .. والانقطاع ، التي تحصل في المؤسسات التربوية .. الأمر الذي يزيد من الكلفة في القطاع التربوي زيادة كبيرة .

ومن الممكن تحقيق وفورات واضحة في هذه الكلفة عن طريق الحد من مدى هذا الإهدار .. وذلك بإخضاع مشكلات الرسوب والتسرب والانقطاع للدراسة الموضوعية ، وللبحث العلمي السليم ..ووضع الحلول الجذرية المناسبة لها .

4. تخفيض كلفة التربية على المدى الطويل :

وذلك عن طريق جعلها أكثر ارتباطا بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك عن طريق تكييف التعليم بالتالي تكييفاً أدق لتلبية تلك الحاجات ، ويكون ذلك خاصة بتعديل مناهج التعليم .. والعناية بالتعليم الفني والمهني .

5. وضع خطة تربوية مدروسة :

ان وضع خطة تربوية مدروسة .. هي أفضل الوسائل لتخفيض التكاليف في قطاع التربية والتعليم .. فمثل هذه الخطة هي التي توازن بين المطالب المختلفة ، وتقارن بين النفقات الممكنة ، وتبحث في شتى الحلول التي تُخفّض من التكاليف ، وتضع بعد هذا كله صيغة سليمة يتحقق فيها التوازن المطلوب بين نفقات التربية .. وبين إنتاجيتها ..

وكذلك بين تخفيض تلك النفقات ، وبين الحفاظ على مستوى التربية[1] .

التمويل في قطاع التربية :

[1] **عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي ، واصوله وأساليبه الفنية في البلاد العربية ، بيروت ، 1977 ، ص 384.**

يُقصد بالتمويل في قطاع التربية : مجموع الموارد التي يستطيع البلد تعبئتها .. والتي تنفقها المؤسسات التربوية لتحقيق الأهداف التربوية المحددة في الخطط التربوية المرسومة

وبعبارة أخرى فأن .. تمويل التربية : يعني توفير الموارد المالية ووضعها في خدمة أهداف التربية والتعليم ،التي تسعى المؤسسات والأجهزة التربوية لتحقيقها .

ومن الجدير بالذكر أن نمط التمويل التربوي الذي تلجا أليه الدولة ذو شأن كبير في خططها التربوية .. فهو يعكس من جهة نظام التربية القائم في الدولة ، كما أنه ينعكس من جهة ثانية على بُنية التربية ، ويؤثر فيها ، ويهب لها طابعاً معيناً . فهناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين.. طراز تمويل التربية في بلد من البلدان .. وبين نظامها التربوي ، وخططها التربوية .

يُضاف الى ذلك :توفير الأموال اللازمة للخطط التربوية يطرح على نحو عملي مسألة البحث عن مختلف الموارد الممكنة التي تستطيع أن تغذي تلك الخطط ، وتمدها بالمال اللازم[1] .

مصادر التمويل في قطاع التربية :

وتتم عملية التمويل في قطاع التربية من خلال مصادر متعددة أهمها :-

أولاً : **المصادر العامة للتمويل :**

وتتضمن هذه المصادر ما يقدمه المجتمع بأسره من موارد للمؤسسات والأجهزة التربوية ، من اجل تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها هذا المجتمع ، والتي تضمنتها الخطط التربوية الموضوعة .

أن هذا النمط من التمويل يتم عادة عن طريق الواردات الثابتة والمنتظمة للدولة ، وتأتي الضرائب العامة في طليعة هذه الواردات ، فهي تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل في قطاع التربية ، في معظم بلدان العالم .

[1] عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي ، مصدر سابق ، ص 391.

غير أن هناك تفاوتاً كبيراً بين هذه البلدان ، بالنسبة للشكل الذي يأخذه التمويل التربوي عن طريق الضرائب العامة.. أي أن هناك تفاوتاً في توزيع العبء الضريبي في المجتمع بين هذه البلدان .. يعتمد على أمور كثيرة منها : النظام السياسي ، والوضع الاقتصادي ، ومدى التقدم الاجتماعي ، في كل منها .

أما المصدر الثاني للتمويل في قطاع التربية فهو .. القروض .. التي أصبحت مصدراً مهماً ومتمماً للمصدر الأول (الضرائب) في تمويل هذا القطاع ، وخاصة بعد أن تغيرت النظرة التقليدية للتربية .. واعتبارها استثمارا وتوظيفاً مثمراً لرؤوس الأموال ، لا مجرد استهلاكٍ لها .

لقد أصبح من الأمور البديهية القول : بأن التربية ليست مجرد خدمة استهلاكية .. وإنما هي فوق هذا توظيف مثمر لرؤوس الأموال يقدم عائدات مالية واقتصادية تضاهي ما تقدمه المشروعات الإنتاجية الأخرى في قطاعات الاستثمار التقليدية (الزراعة والصناعة والخدمات) بل تفوقها في كثير من الأحيان .

فعلى سبيل المثال لا الحصر : أن كثيراً من الدراسات في هذا المجال أشارت : إلى أن الفترة الطبيعية لتعويض القروض في برنامج لاستصلاح الأراضي تتراوح بين (12 سنة 15 سنة) من بدء استثمارها وأن الفترة الطبيعية لتعويض القروض من اجل التنمية الاقتصادية ، تتراوح بين (12 سنة إلى 13 سنة) .. بينما لا تزيد هذه الفترة عن (9 – 10 سنوات) في حالة استثمار القروض في برنامج تربوي .

أن الأسلوب الحديث في التمويل عامة .. وخاصة في المشاريع المنتجة على المدى الطويل ، والمشاريع المنتجة أنتاجاً غير مباشر .. يلجأ في الغالب الأعم إلى القروض ، فهي تزيد من المصادر المالية للدولة ، كما تزيد من الدخل القومي .. والتربية تأتي في طليعة هذه المشاريع .

على أن من أهم المجالات التي يمكن أن تُستثمر فيها القروض في قطاع التربية والتعليم هو مجال الأبنية المدرسية .. إذ أن القروض المستخدمة في بناء مدارس صالحة ، وفق الشروط التربوية المطلوبة ، تحقق في النهاية وفراً مالياً كبيراً قياساً

بالأبنية المستأجرة.. بالإضافة إلى أنها تحقق وفراً غير مباشر ، لأن أقامة أبنية مدرسية صالحة تُساعد على زيادة إنتاجية النظام التربوي بصورة عامة.

وفي هذا المجال يشير برنامج الإقراض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال السنوات (1972 – 1976) إلى أن البنك يواجه تمويل (95) مشروعاً تعليمياً في (60) دولة ، بإقراض يبلغ مجموعة حوالي (800) مليون دولار[1] .

وقد بين الاستقصاء الذي قامت به منظمة اليونسكو ، ومكتب العمل الدولي عام 1955 على (55) دولة ، أن هناك أشكالاً ثلاثة يأخذها التمويل في قطاع التربية ، عن طريق التمويل العام .. وهذه الأشكال هي :

أ) التمويل عن طريق الحكومة المركزية :

أن هذا النمط من التمويل يرتبط بصفة عامة بنظام مركزي في إدارة وتوجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وفق فلسفة معينة .. وأيديولوجية تنسجم وتطلعات جماهير الشعب ، وتتبنى كثير من دول العالم هذا النمط من التمويل وخاصة دول المنظومة الاشتراكية ، كما تتبع هذا النمط من التمويل بعض الدول الرأسمالية أيضاً كفرنسا مثلاً .

أما في البلدان العربية فالغالب في معظمها أن يتم تمويل التعليم عن طريق الحكومة المركزية ، وأن كانت السلطات المحلية تُعطى بعض الحرية في توزيع الأموال المخصصة لها من قبل السلطات المركزية .

ب. **التمويل عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية معاً :**

(مقاطعات – محافظات – لجان مدرسية – بلديات ..... الخ)

بنسب تختلف باختلاف البلدان .

وخير مثال على ذلك المملكة المتحدة ، فقانون عام 1918 (Act 1918 Education) الذي يُطلق عليه أسم قانون فيشر (Fisher Act) كان ينص على أن تقدم الحكومة المركزية مساعدات مالية لجميع السلطات التي تتولى التعليم الأولي

[1] مصدق جميل الحبيب ، مصدر السابق ، ص 171.

،وكانت المساعدات تصل الى 36 شلناً للطالب الواحد ، والى 60% من مجموع الرواتب ، وإلى 20 % من النفقات الأخرى ، بحيث لا يتجاوز مجمل المساعدة 66% من مجموع النفقات .

ثم جاء قانون عام 1931 الذي يُعرف بأسم ((قانون الأقتصاد القومي)) ((National Economy Act)) فَخفّض المساعدة المتعلقة بالرواتب إلى 50% بدلاً من 60% غير أنه رفع المساعدة المخصصة للطالب إلى 45 شلناً بدلاً من 36 شلناً .

ويرتكز هذان القانونان ، وغيرهما من القوانين المتعلقة بتنظيم قطاع التربية والتعليم وتمويله على المفهوم العام لفلسفة النظام التربوي في البلاد ، والذي يرتكز بدوره على منطق المشاركة القائمة بين السلطتين المركزية والمحلية[1] .

ج. التمويل عن طريق الإدارة المركزية (أو الإتحادية) والسلطات الإقليمية .

(الولايات – المحافظات – المركزية) والسلطات المحلية .

وخير مثال على ذلك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالرغم من أن الاتجاه العام في هذه البلاد أخذ يميل في الآونة الأخيرة نحو المركزية في تمويل التعليم .

وهكذا نرى انه في الوقت الذي يلجأ فيه بلد كفرنسا إلى تمويل قطاع التربية عن طريق الحكومة المركزية .. نجد أن هذا التمويل يتم عن طريق الحكومة المركزية و السلطات المحلية معاً في المملكة المتحدة.. بينما يتم هذا التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية،عن طريق الحكومة الفيدرالية، والسلطات الإقليمية ، والسلطات المحلية. أما في الأقطار العربية فأن تمويل قطاع التربية في معظمها يتم عن طريق السلطة المركزية .

ثانياً : المصادر الخاصة للتمويل :

ونعني بالتمويل عن طريق هذه المصادر ،ما توفره الجهات الخاصة من : مؤسسات وأفراد ونحوهم للمؤسسات التربوية ، كالمنح والتبرعات والهبات والمساعدات

[1] **عبد الله عبد الدائم ، مصدر سابق ، 396.**

وغيرها ، ويلعب هذا النوع من التمويل دوراً مهماً في إمداد قطاع التربية والتعليم بما يحتاج إليه من أموال ، لإنجاز المشروعات ، وتحقيق الأهداف التربوية المنشودة .

وبالرغم من أن الأجور الدراسية التي يدفعها الطلبة للمؤسسات التربوية الخاصة ، ذات أهمية كبيرة كمصدر للتمويل الخاص إلا أنها ليست المصدر الوحيد في هذا المجال ، إذ أن هناك مصادر خاصة أخرى كثيرة ، ومتنوعة ،تساهم بدرجات متفاوتة في أمداد القطاع التربوي بما يحتاجه من أموال .. وأهم هذه المصادر هي :

1. الإعانات والمساعدات الخاصة التي تقدمها المؤسسات الخاصة والأفراد للقطاع التربوي ، كما لوحظ في الآونة الأخيرة ، أن الشركات الصناعية والتجارية الكبرى تساهم إلى حد كبير في برامج التدريب المهني التي تُعدها المؤسسات التربوية .

2. تُغطي موارد البحوث العلمية التي تُطلب من الجامعات ، والمعاهد العليا جزءاً من تكاليفها ، وبهذا تستطيع المؤسسة التربوية أن تحصل على موارد تمويلية ، نتيجة لما تقدمه من خدمات الى جهات متعددة .

يضاف الى ذلك أن جزءاً من موارد المؤسسة التربوية ، يأتي في بعض الأحيان عن طريق الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة للطلبة والموظفين وأعضاء الهيئة التعليمية ، كالسكن ، والتغذية ، والخدمات الأخرى .

3. المساهمات الفردية :

تساهم العائلة في كثير من الأحيان في تمويل تربية أبنائها ، وهكذا فأن ما تدفعه العائلة للدروس الخاصة لأبنائها ، أو لتغطية نفقات من يتلقى من أفراد العائلة علومه في الخارج ، يكون بدوره مصدراً من مصادر التمويل التربوي .. يضاف الى ذلك أن كثيراً من الخدمات التي يتطلبها وجود الطالب في المدرسة يُموَل عن طريق العوائل [1].

ثالثاً : المصادر الذاتية للتمويل :

[1] منذر عبد السلام ، مصدر سابق ، ص 152.

ان بعض المؤسسات التربوية ، كالمدارس الصناعية ، والزراعية ، والمعاهد المهنية والفنية ، تمول نفسها ذاتياً من خلال الموارد المالية التي تحصل عليها من بيع منتجاتها وخدماتها للآخرين .

رابعاً : المصادر الخارجية للتمويل :

تُعتبر مصادر التمويل الخارجية من بين المصادر الأساسية في تمويل القطاع التربوي ، وتأخذ هذه المصادر أشكالاً متنوعة ، فقد تكون :

(أ) مالية : كالقروض والمنح والهبات التي تقدمها الهيئات الدولية أو الإقليمية أو الشركات الأهلية ، أو المؤسسات الخيرية .. وغيرها .

(ب) فنية : كالمنح والزمالات الدراسية .

(ج) مادية : كالمعدات والأجهزة والأبنية و التجهيزات .. وغيرها .

(د) بشرية : متمثلة بخدمات الخبراء والإداريين والمعلمين الأجانب .

خامساً : مصادر التمويل الأخرى :

هناك مصادر أخرى لتمويل القطاع التربوي غير ماسبق ذكره .. كالمساعدات التي يقدمها المواطنون لقطاع التربية متمثلة بتقديم قطعة من الأرض بالمجان لبناء مدرسة عليها ، أو المساهمة الفعلية في بناء مدرسة ، كما يمكن أن يكون مثل هذا التمويل عن طريق قيام بعض الشركات باستثمار أموالها في القطاع التربوي ، كبناء المدارس ،او تقديم القروض بفوائد معينة ..الخ[1].

الاستنتاجات :

يمكن من خلال مسار البحث .. الخروج بالاستنتاجات الآتية .

[1] منذر عبد السلام ، مصدر سابق ، ص 154
مصدق جميل الحبيب ، مصدر السابق ، ص 174.

1. إن هناك عدد كبير من المبررات التي دعت الى قيام التخطيط التربوي ، والعناية بـه .. إلا أن التخطـيط الأقتصـادي ، وشـمول هـذا التخطـيط بالحاجـة الأساسـية للتخطيط التربوي .. يقع في طليعة هذه المُبررات .
2. إن أهم العوامل الاقتصادية التي ينبغي للمخطط التربوي الإلمام بها ، ومعالجتها ، لما لها من شأن كبير في توجيه الخطط التربوية والتعليمية .. هي الكلفة ، والتمويل في قطاع التربية والتعليم .
3. إن العلاقـة بـين التخطـيط الاقتصـادي .. والتخطـيط التربـوي ، تـتلخص : فـي أن التخطيط التربوي ، كان يثوي في أحشاء التخطيط الأقتصادي ، وولد في أحضانه
4. إن المفهوم الواضح والسليم للكلفة في قطاع التربية والتعليم خاصة .. والقطاعات الأقتصـادية الأخرى عامة .. يُمكن تحديده من خـلال أستعراض مفهومين أساسيين للكلفة هما : المفهوم التخطيطي .. والمفهوم المحاسبي .
5. إن التكـاليف فـي قطـاع التربيـة والتعلـيم ، تتنـوع الـى : تكـاليف جاريـة ، تكـاليف رأسمالية ، مُباشرة ، وغيرها شره .
6. تتميز التكاليف في قطاع التربية والتعليم ... بالزيادة المُستمرة ، وبالأرتفاع .. ذلك بسبب الكلف المرتفعة للأبنية المدرسية ، والتوسع الهائل في قبول الطلبة .. وبسبب استخدام مُعطيات التكنولوجيا الحديثة في ميدان التربية والتعليم ، بالإضافة إلى التنوع الكبير في هذا الميدان ، الذي أصبح يشمل العديد من فروع وميادين العلم والمعرفة الإنسانية .
7. أن التكـاليف فـي قطـاع التربيـة والتعليم .. تتضـمن عدداً مـن العناصـر الرئيسـية ، تتمثل : بتكاليف الأراضي ، والمباني ، وتكاليف الأجهزة ، وتكاليف النفقات العامة .... وتكـاليف الهيئـة التدريسـية والمـوظفين ، بالإضـافة الـى تكـاليف المـواد القابلـة للاستهلاك .
8. إن تخفـيض التكـاليف ، فـي قطـاع التربيـة والتعلـيم ، مـع الحفـاظ علـي الوتـائر المتصاعدة في الإنتاجية ، أمر لابد منه ،، غير أن ذلك يصطدم بصعوبات أساسية وثانوية كثيرة .. يجب معالجتها والتغلب عليها .

9. إن ارتفاع التكاليف في قطاع التربية والتعليم ، يمكن تذليله وتجاوزه من خلال وسائل عديدة ، في مقدمتها : تحسين المستوى الكيفي للتعليم .. وحفظ كلفة الساعة الواحدة .. والحد من ظاهرة الإهدار التربوي .. وضع الخطط التربوية الرصينة .

10. إن المصادر العامة .. والخاصة ، للتمويل .. والتمويل عن طريق الحكومة المركزية .. بالإضافة الى المصادر الخارجية للتمويل ، والمصادر الأخرى .. هي أهم مصادر التمويل ، في قطاع التربية والتعليم .

التوصيات :

لتخفيض التكاليف المرتفعة في قطاع التربية والتعليم .. يرى الباحث وجوب الأخذ بالتوصيات الآتية :

1. أستخدام المواد الأولية المحلية .. وتوظيفها في تشييد الأبنية المدرسية ، لتخفيض التكاليف المرتفعة في هذا القطاع .
2. حيث القطاع الأهلي (الخاص) .... وتشجيعه على المشاركة مع القطاع العام (الرسمي) ، في تشييد الأبنية المدرسية عن طريق التبرعات ، أو الهيئات ، أو توفير المواد الأولية ، أو الأيدي العاملة ، وغير ذلك .
3. نظراً لأن رواتب الهيئات التدريسية .. تحتل مكانة رئيسية في الأنفاق على قطاع التربية والتعليم ، إذ تبلغ حوالي (80%) تقريباً من تلك النفقات .. فأنه يمكن تخفيض هذه النفقات عن طريق جعل عمل المدرسين : مفيداً ، وفعالاً ، إلى أقصى حد ممكن وذلك بوسائل عديدة ومتنوعة .. لا تغيب عن ذهن المخطط التربوي الكفوء .
4. إن وضع الخطط التربوية المدروسة والرصيفة .. هو من أفضل الوسائل لتخفيض التكاليف في قطاع التربية والتعليم .
5. يمكن تخفيض التكاليف في قطاع التربية والتعليم .. عن طريق جعلها أكثر ارتباطا بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
6. الحد من ظاهرة الإهدار التربوي والتعليمي المتمثل ، بالغياب .. والرسوب ، والتسرب ، والتخلخل .. والانقطاع .

7. يمكن الاستعانة بالتحويل الخارجي ..والقروض طويلة الأمد ، ذات الفوائد المناسبة في تمويل هذا القطاع .

المصادر:

- تقرير بعثة البنك الدولي الى البرازيل ، النمو الاقتصادي في البرازيل ، 1967 ،
- الحبيب مصدق جميل .. التعليم والتنمية الاقتصادية ،بغداد ، 1980 .
- الخطيب أحمد (وآخرون) ، الكلفة التعليمية للطالب في المدارس الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، 1982 .
- دائرة الأحصاء والأبحاث ، مديرية الميزانية العامة ، وزارة المالية ، بغداد 1977 .
- عبد السلام منذر ، دراسات في أقتصاديات التربية ، بغداد ، 1970 .
- عبد الدائم عبد الله ، التخطيط التربوي ، أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية ، بيروت ، 1977 .
- عمر حسين ، التخطيط الاقتصادي ، بغداد (بدون سنة نشر) .
- النجفي حسن ، القاموس الاقتصادي ، بغداد ، 1977 .
- وقائع ندوة الدراسات الإنمائية ، تربية جديدة في سبيل لبنان جديد ، بيروت 1970 .
- اليونسكو ، التخطيط التربوي ، ترجمة منير عزام ، دمشق ، 1973.

- J- vaizey – the cost of Education . London G. Allen and unwin . 1958.

- J . vaizey – the Economics of Education London faber . and faber 1962.

• Roiel Edger Morghet , the Economics and Financing of Education , Asystem approach (prentice Hall , Inc , Nj) P. 127 .